



مجلة

القلزم



ISSN: 1858 - 9979

للدراستات السياسية والقانونية

مجلة علمية دولية محكمة ربع سنوية، تصدر بالشراكة مع جامعة البليدة 2 لونيبي علي - الجزائر

في هذا العدد :

■ أثر الإصابة بمرض الزهايمر على سريان عقود إباحة المنافع
بالتطبيق على عقد الإعارة «دراسة تحليلية تطبيقية»

د. فهد بن محمد بن فهد القحطاني

■ حماية المجنى عليهم في جريمة إعاقة سير العدالة وفقاً
لاتفاقية الأمم المتحدة للجريمة المنظمة عبر الوطنية

د. محمد حسن محمد حسن

■ دور الدبلوماسية العسكرية السودانية في تطوير العلاقات
الخارجية (2000م - 2022م)

د. مجدي محمود عبد اللطيف مرجان

■ توزيع الاختصاصات التشريعية في السودان بين المركز والولايات

د. محمد حسن محمد حسن

د. أمير إبراهيم درار مانجل



العدد الثامن عشر - شعبان/رمضان 1445هـ - مارس 2024م

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية - السودان

مجلة القلزم

Alqulzum Journal for political and legal studies

الخرطوم : مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر 2023
تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع - السوق العربي الخرطوم - السودان

ردمك: 1858-9979

مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية

الهيئة العلمية والإستشارية

- أ.د. خريف عبدالوهاب - جامعة لونيبي علي - البليدة - 02 الجزائر
- أ.د. محمد حسين أبو صالح - جامعة أمدرمان الإسلامية - السودان
- أ.د. حسين بشير نور الدائم - جامعة الزعيم الأزهرى - السودان
- أ.د. آدم محمد أحمد عبد الله - جامعة الزعيم الأزهرى - السودان
- أ.د. جمال الشلبي - الجامعة الهاشمية الأردنية - الأردن
- أ.د. صلاح الدين عبد الرحمن الدومة - جامعة أمدرمان الإسلامية - السودان
- أ.د. محمد امزيان - جامعة قطر - قطر
- أ.د. خالد فايت حسب الله - كلية الإمام الهادي - السودان
- أ.د. أسعد عبد الحميد إبراهيم - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - المملكة العربية السعودية
- أ.د. محمود شرقي - جامعة لونيبي علي - البليدة - 02 الجزائر
- د. صلاح الداودي حب الله - جامعة قرطاج - بتونس
- د. ريم موسى - استاذ العلوم السياسية - جامعة بحري - السودان
- د. ناهض ابو حماد - جامعة غزة - فلسطين
- د. جمال الهاشمي - مركز الإصباح - فرنسا
- د. ديدى ولد السالك - المركز الموريتاني للدراسات الاستراتيجية - موريتانيا
- د. زحل محمد الأمين - جامعة النيلين - السودان
- د. هدى العربي - جامعة صفاقس - تونس
- د. بشير الرياح حمد - جامعة الأمير سطام - المملكة العربية السعودية
- د. جمال بن سالم - جامعة لونيبي علي - البليدة - 02 الجزائر
- د. ماجد بن ثابت بن غازي الشيباني - جامعة الأمير سطام - المملكة العربية السعودية
- د. عقاب عبد الصمد - جامعة لونيبي علي - البليدة - 02 الجزائر
- د. يونس محمد آدم القدال - جامعة الزعيم الأزهرى - السودان
- د. عبد الحكيم دهي - جامعة لونيبي علي - البليدة - 02 الجزائر

هيئة التحرير

المشرف العام

د. نسيم بهلول

رئيس التحرير

أ. د. حاتم الصديق محمد أحمد

نائب رئيس التحرير

د. عوض أحمد حسين شبا

سكرتير التحرير

د. دينا العشري

التدقيق اللغوي

أ. الفاتح يحيى محمد عبدالقادر

الإشراف الإلكتروني

د. محمد المأمون

التصميم الفني

خالد عثمان أحمد

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة

تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

ترسل الأوراق العلمية على العنوان التالي
هاتف: +249910785855 - +2491215662071
بريد إلكتروني: rsbcrsc@gmail.com
السودان - الخرطوم - السوق العربي
عمارة جي تاون - الطابق الثالث



موجهات النشر

تعريف المجلة:

مجلة (الْقَلْزَم) للدراسات السياسية والقانونية، مجلة علمية مُحكمة، تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر. تهتم المجلة بالبحوث والدراسات التي تخص حوض البحر الأحمر والدول المطلة عليه والمواضيع ذات الصلة.

موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة، وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
 2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشار إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين ().
 3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً وبالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
 4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
 5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R).
 6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة، وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
 7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات، مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
 8. لا تلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
 9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف، البريد الإلكتروني).
- نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
9	أثر الإصابة بمرض الزهايمر على سريان عقود إباحة المنافع بالتطبيق على عقد الإعارة (دراسة تحليلية تطبيقية) د. فهد بن محمد بن فهد القحطاني
67	حماية المجنى عليهم في جريمة إعاقة سير العدالة وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة للجريمة المنظمة عبر الوطنية د. محمد حسن محمد حسن
91	دور الدبلوماسية العسكرية السودانية في تطوير العلاقات الخارجية (2000م - 2022م) د. مجدي محمود عبد اللطيف مرجان
129	توزيع الاختصاصات التشريعية في السودان بين المركز والولايات د. محمد حسن محمد حسن د. أمير إبراهيم درار مانجل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

وبعد:

القارئ الكريم،،،

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين .. وبعد:

السادة القراء الكرام، سلام من الله ورحمة وبركات، ونحن نطل على حضراتكم
من نافذة جديدة من نوافذ النشر العلمي للبحوث والدراسات، ضمن سلسلة مجلات
الْقُلُومِ العلمية المتخصصة، والتي تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض
البحر الأحمر (السودان)، وهي مجلة الْقُلُومِ العلمية للدراسات السياسية والقانونية.

القارئ الكريم:

تصدر هذه المجلة بالشراكة مع جامعة البلية 2 (الجزائر)، في إطار اتفاقية التعاون
العلمي الموقعة بين الطرفين؛ إيماناً منهما بأهمية الدراسات السياسية والقانونية على
المستوى الإقليمي والدولي، وبحمد الله وتوفيقه، النجاح والتوفيق حالفا هذه الشراكة
العلمية وأثبتت عملياً جدواها في مجال النشر العلمي، وذلك بتعاون الهيئات العلمية
المختلفة لهذه المجلة.

القارئ الكريم:

إن السرعة والجدية التي تلتزم بها مجلات الْقُلُومِ المتخصصة المختلفة وفرت منصة
مهمة للباحثين لنشر دراساتهم وبحوثهم، وأسهمت في تشجيعهم على ذلك.

وأخيراً نأمل أن يجد القارئ الكريم مادة علمية جديدة مفيدة في عددنا الثامن عشر
من مجلة الْقُلُومِ العلمية للدراسات السياسية والقانونية، ونتمنى في مقبل أعدادنا
مزيداً من التجويد والإتقان

مع خالص الشكر والتقدير،،

هيئة التحرير

دور الدبلوماسية العسكرية السودانية في تطوير العلاقات الخارجية (2000م - 2022م)

د. مجدي محمود عبداللطيف مرجان

وزارة الدفاع - دولة الإمارات العربية المتحدة

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور الدبلوماسية العسكرية السودانية في تنمية وتطوير العلاقات السياسية الخارجية، وهدف البحث إلى التعرف على دور الدبلوماسية في تعزيز العلاقات الدولية، والتعرف على الدبلوماسية العسكرية وخصائصها ومهامها والغرض منها، وتنبع أهمية البحث من خلال النظرة المتزايدة للدبلوماسية العسكرية وتطورها من جهة ومن التقارب بين الدول والمهددات الأمنية التي أصبحت سمة هذا العصر من جهة أخرى، وتمثلت مشكلة البحث في معرفة دور الدبلوماسية العسكرية السودانية في تنمية العلاقات الخارجية و دور الدبلوماسية العسكرية في فتح مسارات من التعاون مع الدول في المجال العسكري، وقد أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الرجوع إلى المصادر والمراجع السابقة لبناء الإطار النظري للدراسة، كما تم جمع البيانات بواسطة المقابلة الشخصية لعينة من الذين شغلوا منصب ملحق عسكري لجمهورية السودان لبعض الدول وقد بلغت عينة الدراسة (20) فرداً من الذين عملوا كملحقين عسكريين بسفارات السودان بالخارج، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها ان الملحقيات العسكرية بسفارات السودان بالدول التي يكون فيها تمثيل دبلوماسي تقوم بتنفيذ توجهات والتزامات الدولة بانضباط عالي وذلك تحقيقاً للغرض الأساسي للملحقية العسكرية من تعاون مع الدول المعتمدة في مجال التدريب والتسليح وتبادل التقانات العسكرية في التسليح والتصنيع والاعانات العسكرية الأخرى. كما توصلت الدراسة الى ان الفرد العسكري هو دبلوماسي محترف يتمتع بكل المواصفات والمقومات والمهارات اللازمة للدبلوماسي من تأهيل أكاديمي وعسكري مما يؤهله ليقدم في البعثات الدبلوماسية بعد التقاعد من الخدمة العسكرية، كما توصلت الدراسة

الي ان الملحقين العسكريين قد نجحوا بنسبة كبيرة جدا في ترسيخ علاقات التعاون المشترك مع جيوش الدول التي يمثلون سفارات السودان فيها، كما ان للملحقيات العسكرية دور هام وكبير في مجال تنسيق أعمال القوات التي تشارك في قوات حفظ السلام في الدول التي بها نزاعات. وقد وصت الدراسة بضرورة تأهيل الفرد العسكري من خلال إضافة مادتي العلاقات الدولية والتاريخ السياسي واللغات الي مناهج الكليات العسكرية والمعاهد حسنت تشاهد في تأهيل الضباط الذين يشغلون منصب الملحق العسكري في المستقبل.

الكلمات المفتاحية : الدبلوماسية العسكرية . العلاقات الخارجية. العلاقات الدولية. التمثيل الدبلوماسي. الملحقيات العسكرية .

The role of Sudanese military diplomacy in developing foreign relations (2000-2022AD)

Dr. Majdi Mahmoud Abdel latif Marajan

Abstract:

This study aimed to explain the role of Sudanese military diplomacy in developing foreign political relations. The research aimed to identify the role of diplomacy in strengthening international relations, and to identify military diplomacy, its characteristics, tasks and purpose. The importance of the research stems from the increasing view of military diplomacy and its development on the one hand and on the other. On the other hand, the rapprochement between countries and the security threats that have become a feature of this era, and the problem of the research was to know the role of Sudanese military diplomacy in developing foreign relations and the role of military diplomacy in opening paths of cooperation with countries in the military field. The researcher relied on the descriptive and analytical approach, Previous sources and references were consulted to build the theoretical framework of the study. Data

was also collected through personal interviews with a sample of those who held the position of military attachés for the Republic of Sudan in some countries. The study sample reached (20) individuals who worked as military attaches in Sudanese embassies abroad. The study concluded To a number of results, the most important of which is that the military attachés in Sudanese embassies in countries where there is diplomatic representation implement the state's directions and obligations with high discipline in order to achieve the basic purpose of the military attaché of cooperation with approved countries in the field of training, armament, and the exchange of military technologies in armament, manufacturing, and other military aid. The study also concluded that the military individual is a professional diplomat who possesses all the specifications, characteristics, and skills necessary for a diplomat, including academic and military qualifications, which qualifies him to serve in diplomatic missions after retirement from military service. The study also concluded that the military attaches have succeeded to a very large extent in consolidating joint cooperation relations. With the armies of the countries in which they represent the Sudanese embassies, the military attachés also have an important and major role in coordinating the actions of the forces that participate in peacekeeping forces in countries where there are conflicts. The study recommended the necessity of qualifying the military individual by adding the subjects of international relations, political history, and languages to the curricula of military colleges and institutes, which will be seen in the qualification of officers who hold the position of military attaché in the future.

Keywords: military diplomacy. Foreign affairs. International Relations. Diplomatic representative. Military attachés

مقدمة:

لقد أصبحت التحديات التي تشهدها الساحة الدولية مسرحاً للعديد من الأحداث التي تحول دون فهم خفاياه وخلفياته وتطوراته وعلى اعتبار ذلك أصبحت الحياة السياسية للدول تتعدى مجموعة التحديات التي اعتادت الشعوب على مواجهتها سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي الأمر الذي أعطى طابعاً مختلفاً للعلاقات التي تنشأ بين هذه الشعوب وذلك بما يتوافق وطبيعة الأحداث الجارية ومما لا شك فيه أن هذه الأحداث كانت منعطفاً أساسياً في تاريخ العلاقات الدولية والتي اعتادت النظر في العديد من المفاهيم والمقاربات ذات الصلة بمجال العلاقات الدولية، والتي كان لها الأثر الكبير في بلورة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية للدول والتي كانت لها تداعياتها حتى على مستوى النظام الدولي والمشهد الجيوستراتيجي العالمي. وفي ظل هذه التغيرات أصبح حقل العلاقات الدولية مسرحاً للعديد من التفاعلات فيما بين الدول، هذه التفاعلات تجسدها الممارسات الدولية من خلال السياسة الخارجية للدول والتي تتمثل في العمل الحكومي من أجل تحقيق المصالح الوطنية والقومية للدول، مستخدمة في ذلك مجموعة من الأدوات والآليات لصنع ثم تنفيذ هذه السياسة وتجسيد كيانه خارج الإطار المكاني لهذه الدول، ولتحقيق ذلك تعتبر الدبلوماسية من بين الأدوات التي تستخدمها الدول من أجل تسيير سياساتها الخارجية وفق مبادئ الديمقراطية والحوار والمشاركة وبالتالي تعزيز علاقاتها الدولية، إن الدبلوماسية تعني بشكل عام إدارة العلاقات الدولية بالتفاوض والاسلوب الذي تعدل به هذه العلاقات على يد السفراء والمبعوثين، فقد وصفت الدبلوماسية بالدقة والمرونة والاحذ والعطاء للوصول الى تحقيق الهدف والحرص على استمرار العلاقات وعدم انقطاعها ولو كانت معلقة على شعرة واحدة. كما تعد الدبلوماسية الاداة التنفيذية للسياسة الخارجية للدولة، فهي تتعامل مع ثلاثة الابعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية. وتماشياً مع ذلك الأثر المتزايد للدبلوماسية ودورها في خلق الكثير من الاختراقات وخلق العديد من العلاقات والتعاون المشترك بين الدول كان لابد من الاهتمام من الجوانب العسكرية وتبادل الخبرات والامكانيات ونقل التقانات والتدريب المشترك في المجال العسكري كان ان وجدت الملحقيات العسكرية التي تمثل احد اهم هياكل السفارات للدول وهي الجهة المسؤولة عن التمثيل العسكري بين الدولة والدول المقامة فيها البعثة الدبلوماسية. يتولى الملحق العسكري تنفيذ المهام من خلال سفير دولته في الدولة المقامة فيها البعثة الدبلوماسية، بهدف تحقيق التعاون بين دولته والدول الأخرى.

مشكلة البحث:

من أجل تعزيز العلاقات بين الدول والاستفادة من هذه العلاقات في المجالات العسكرية المختلفة في التدريب والتأهيل والتسليح ونقل التقانات العسكرية عبر الدبلوماسية العسكرية كان لابد من طرح التساؤل الرئيسي لموضوع البحث والذي تتفرع من عدة تساؤلات يحاول البحث الإجابة عليها وهذا التساؤل هو:

ما هو دور الدبلوماسية العسكرية في فتح مسارات من التعاون مع الدول في المجال العسكري؟

وقد تفاعلت عدة أسئلة فرعية من هذا التساؤل ويمكن تلخيصها في الآتي:

1. ما هي الآليات التي تم تفعيلها لأجل تحقيق أهداف الدبلوماسية العسكرية؟
2. ما هو الدور الذي تلعبه الدبلوماسية العسكرية في تطوير العلاقات العسكرية بين دولة الملحق والدولة المعتمد لديها؟
3. ما هو أثر التنسيق والتعاون في مجال التدريب العسكري في كافة المجالات البرية والبحرية والجوية؟
4. ما هو مدى الاستفادة من تبادل تقنية التصنيع العسكري وتبادل الخبرات والامكانيات المشتركة؟

أهمية البحث:

للدبلوماسية أهمية كبرى في توجيه العلاقات الدولية عن طريق التمثيل الدبلوماسي من أجل تسيير العلاقات بين الدول، وهي التي تهتم بتنظيم ولما كانت الدبلوماسية العسكرية هي إحدى المجالات ذات الأهمية الكبرى يستمد هذا البحث أهميته من خلال النظرة المتزايدة للدبلوماسية العسكرية وتطورها من جهة ومن التقارب بين الدول والمهددات الأمنية التي أصبحت سمة هذا العصر من جهة أخرى، وبصفة عامة فإن أهمية البحث تظهر في الآتي:

1. الأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع نظراً إلى أن موضوع الدبلوماسية والدبلوماسية العسكرية بصفة خاصة من الموضوعات الهامة والحديثة في مجال العلاقات الخارجية بين الدول.

2. إمكانية أن يساهم هذا البحث في ترسيخ مفهوم الدبلوماسية العسكرية .
3. الظروف الراهنة والمتغيرات السريعة التي يمر بها العالم بصورة عامة و السودان علي وجه الخصوص تطلب الاهتمام بالدبلوماسية الخارجية.

أهداف البحث:

1. التعرف على دور الدبلوماسية في تعزيز العلاقات الدولية..
2. التعرف على الدبلوماسية العسكرية وخصائصها ومهامها والغرض منها.
3. التعرف على وظائف الدبلوماسية العسكرية.
4. التعرف علي الدور الذي يقوم به الملحق العسكري.

فروض البحث:

الفرضية الأساسية للبحث هي :

تعتبر الدبلوماسية العسكرية أهم الأدوات المهمة التي من شأنها تطوير القدرات العسكرية للسودان

ويمكن صياغة هذه الفروض بناءاً علي الفرضية الرئيسية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير القدرات العسكرية السودانية والتدريب المتبادل مع الدول الصديقة من وجهة نظر الذين شغلوا منصب ملحق عسكري لسفارات السودان بالخارج
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبادل الخبرات والامكانيات في تقانات صناعة الأسلحة بين السودان والدول الصديقة من وجهة نظر الذين شغلوا منصب ملحق عسكري لسفارات السودان بالخارج.

منهجية البحث:

يتبع الباحث المنهج الوصفي تحليل المشكلة والتحقق منها، وذلك من خلال صياغة أسئلتها وفرضياتها لمحاولة إيجاد الحل المناسب عبر أسئلة يقدمها

لعينة من (20) شخص شغلوا منصب الملحق العسكري لسفارات السودان بدول مختلفة.

حدود البحث:

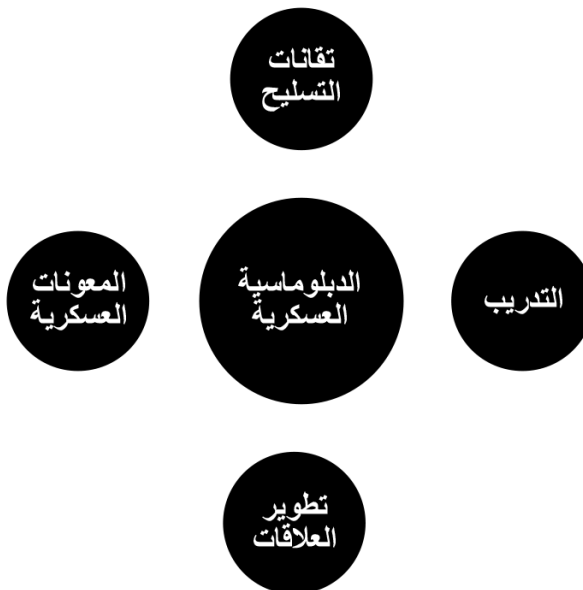
أ. الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة من 2000 إلى 2022.

ب. الحدود البشرية: بعض الذين شغلوا منصب الملحق العسكري لسفارات السودان بدول مختلفة.

مصادر جمع المعلومات:

1. أعتمد الباحث في جمع البيانات الأولية من بعض الذين شغلوا منصب الملحق العسكري لسفارات السودان بدول مختلفة وذلك عبر المقابلة الشخصية.
2. المعلومات الثانوية التي تم الحصول عليها من المكتبة والمراجع ذات الصلة بالموضوع وشبكة المعلومات (الانترنت) وكذلك المجلات والدوريات.

9/ نموذج الدراسة :



اعداد الباحث 2022م

الدراسات السابقة:

1 / صبوح ، لؤي محمد (2020)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع دور الدبلوماسية في تعزيز العلاقات الدولية ، قام الباحث باستخدام الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات الأولية، وقام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي و أظهرت الدراسة أن الدبلوماسية تميزت بسرعة تطورها لتساير متطلبات العصر المتغيرة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية منها، وقد ظهرت الدبلوماسية بثوب العلنية وتخلت عن السرية، وأصبحت تمارس بصورة تتضح نتائجها حتى لو جرت المفاوضات في بعض الأحيان في الكواليس وكذلك استنتجنا إن الدبلوماسية لها وظيفتان في الوقت الحاضر، والوظيفة الرئيسة منها هي تمثيل مصالح الدولة، وتفيد القيام بتنفيذ والتطبيق الجيد للبرنامج من خلال أعمال ممنهجة عن طريق المفاوضات التي تجري بين الدولتين أو قناعاتها وتوجيهها. أما الوظيفة الثانية هي صياغة وتحديد هذه الاغراض ، والتي تفيد في تقريب وجهات النظر واعداد المبادئ. كما توصلت الدراسة الى إن للدبلوماسية أهمية كبرى في إبرام وتفعيل المعاهدات الدولية. وقد وصت الدراسة بضرورة اختيار العاملين بالعلاقات العامة على أسس علمية متطورة مناسبة للعمل الدبلوماسي⁽¹⁾.

2 / محمد خداوي (2019)

هدفت الى معرفة العلاقات الدولية فبعد قرون من زمن العرف الدبلوماسي تم وضع الأطر القانونية من اتفاقيات دولية إلى اجتهادات فقهاء القانون الدولي والدبلوماسيين الممارسين وهو ما حاولت الدراسة توضيحه وإبراز دور ومهام الأجهزة المكلفة بالنشاط الدبلوماسي داخل الدولة وخارجها من جهة ومن جهة ثانية الأشخاص المكلفين بإدارة هذه الأجهزة مركزين على البعثات الدبلوماسية الدائمة نواة النشاط الدبلوماسي وأساس اتصال الدولة بفواعل المجتمع الدولي وفي خضم هذه التحولات يبرز لدينا جليا أن أهم نتيجة نستخلصها من استعراض تطور الدبلوماسية المعاصرة هي أنها قعدت الاعراف التي تم تداولها طيلة قرون في العلاقات السلمية بين الأمم وأنشأت لنفسها تنظيما مؤسسيا دائما ومهنيا ونوعت من فواعلها لكنها في نفس الوقت ورغم هذا التطور التي تستطع منع الحروب والاضطرابات في العالم. ما يدعو في

ظل الأخطار والتهديدات التماثلية التي أصبح المجتمع الدولي الإنساني معرضا لها إلى بذل المزيد من الجهود العلمية والعملية للارتقاء أكثر بهذه الممارسة السياسية الإنسانية وليكن إصلاح المنظمات الأممية وخصوصا مجلس الأمن⁽²⁾.

3 / هاني البسوس (2021)

البحث بعنوان الدبلوماسية الدفاعية القطرية وتنبع أهمية البحث من ان الدبلوماسية الدفاعية أصبحت جزءا مهما من استراتيجية الدول؛ فهي نشاط دولي متنوع قائم على التعاون بين وزارة الدفاع والدول الصديقة لدعم تحقيق أهداف الحوار والتعاون، يجري تنفيذه ثنائياً السياسة الدفاعية والسياسة الخارجية. وتعتبر هذه الدبلوماسية أحد المجالات التي يتم فيها تغيير الموقف التقليدي لمؤسسات الدفاع في فترة ما بعد الحرب الباردة، فضلاً عن أنها طريقة معالجة التهديدات الأمنية والحفاظ على مستوى منخفض من المخاطر. وتعمل الدبلوماسية الدفاعية من خلال التدخل والأفعال الشخصية للقادة السياسيين والوزراء والموظفين الاستراتيجيين، ومن خلال الأكاديميات العسكرية والمراكز التعليمية والتحليلية والبحثية وكذلك تلك المرتبطة بوزارة الدفاع. وتنفيذها بالنسبة إلى دولة قطر، تؤدي الدبلوماسية الدفاعية دورا مهم في تشكيل السياسة الأمنية وتعتبر إحدى الأدوات المتخصصة في سياستها الخارجية. ويمكن وصف علاقات قطر الدولية بأنها متعددة ومتطورة في الوقت نفسه، ولكنها تتأثر بالموقع الجغرافي مع جيرانها، خاصة مع القوتين الإقليميتين الكبريتين المملكة العربية السعودية وإيران. إن الاضطرابات السياسية، وعدم اليقين في منطقة الخليج، والتهديدات المتزايدة من الجهات الإقليمية الفاعلة الحكومية، تطلبت كلها من قطر الدخول في تحالفات استراتيجية مع دول كبرى، أهمها الولايات المتحدة وتركيا، وتطوير علاقاتها العسكرية والدفاعية مع هذه الدول، والتنسيق معها في مجال المشتريات والإنتاج العسكري. لذلك، تقوم السياسة الخارجية القطرية على التعاون مع المنظمات الدولية والقوى القريبة، والحوار مع الفاعلين الإقليميين، وتأكيد المبادئ الدولية والقانون الدولي والقيم والأخلاق، وتقديم المساعدات للدول النامية، وتأكيد مبادئ التعايش والتعاون والاحترام المتبادل والتسامح وقيم العدالة، وتعزيز مكانة الأمم المتحدة. وتساعد الدبلوماسية الدفاعية القطرية في إنتاج مجموعة منسقة من الاعمال العسكرية التي قد تحقق آثارها التي حددتها القيادة السياسية الوطنية، مع الفاعلين الآخرين والمحايدين والأصدقاء وشركاء التحالف، والحلفاء⁽³⁾.

4 / علي محمد سعيد عبد المجيد (2022)

هذه الدراسة بعنوان دبلوماسية قطر الدفاعية لتحقيق المصالح الوطنية توضح هذه الدراسة أن استخدام الدبلوماسية الدفاعية ضرورة أملت لها المتغيرات في البيئة الدولية بعد فترة الحرب الباردة، وذلك بهدف محاولة تحقيق الأهداف دون الدخول في مواجهه مع الاعداء وهي فن استخدام القوة وتوظيفها لإجبار العدو وإرغامه لتغير موقفه من الصراع، وقد نجحت دولة قطر في فترة حصارها في استخدام نقاط قوتها وتقوية نقاط ضعفها الناتجة من وضعها الجيوسياسي بالاستخدام السليم لوسائل الدبلوماسية الدفاعية.

وتكمن أهمية الدراسة في كونها من الدراسات العربية الحديثة التي تتناول هذا الموضوع والذي يحتل درجة عالية من الأهمية في فهم تطبيق دولة قطر للدبلوماسية الدفاعية لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية من خلال توظيف شراكاتها للوصول إلى مصالحها الوطنية ضمن أطر جديدة، كذلك تبرز الأهمية في كونها من الدراسات العلمية القليلة حول موضوع الدبلوماسية الدفاعية.

وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها ان استخدام دبلوماسية الدفاع لها دور كبير في ربط القضية الإقليمية بالأمن والسلم العالمي بإشراك القوى العالمية الفاعلة وضمان العمل المشترك معها أو وضعها في الحياد، واستخدام دبلوماسية الدفاع يعد أكثر اقتصادا للجهد والمال من المواجهة مع العدو ويحافظ على إبعاد شبح المواجهة وما يمكن أن يحدث من خسائر وإهدار للجهد والمال

وقد وصت الدراسة بعدد من التوصيات وهي التأثير على الرأي العام العالمي والإقليمي وكسب تأييدهم في المنابر الدولية وكسب خاصية الردع، بالشراكات مع الدول ذات النفوذ، وتقوية نقاط الضعف الناتجة من الوضع الجيوسياسي لدولة قطر كونها دولة صغيرة وضمان الحفاظ على سيادتها وعمل إجراءات دبلوماسية الدفاع غير مرتبطة بمدى زمني محدد إنما هي من الآليات المعززة لحاله الأمن والسلم وذلك ما يجعلها انسب وأقصر الطرق لحل الأزمات التي في حاله تجدد مستمر. (4)

مفهوم الدبلوماسية:

تعود الممارسة الدبلوماسية إلى الحضارات القديمة لكن طيلة قرون من الزمن كانت في عمومها تقوم على الأعراف المتداولة بين الدول المعنية هي مصطلح يعود إلى العصر اليوناني. تدلّ الدبلوماسية على الوثائق والمعاهدات التي تبرم بين جهتين، وفي العصر الحالي انتشرت الدبلوماسية كجزء من العلاقات الدولية التي تربط الدول معاً، وتشمل كافة الالتزامات المتبادلة بين كلّ دولتين تتمتعان بالاستقلال الذاتي، لتصبح الدبلوماسية جزءاً مهماً من السياسات الدولية، وأساساً من أساسات التعامل بين شعوب العالم، وطريقة للتواصل والتفاعل يستخدمها مجموعة من الأشخاص أثناء القيام بعمل ما.

ونجد ان العمل الدبلوماسي هو العمل الذي يرتبط بتمثيل دولة أو جهة ما، ومن المهم أن توفرّ الدول للدبلوماسيين القدرة على تحقيق طبيعة عملهم دون وجود أي قيود، أو معيقات تمنعهم من ذلك، ولكن في حال قام الدبلوماسي بتجاوز الأعراف الدبلوماسية، وتقليل احترام الدولة المتواجد فيها، أو تسهيل خرق قوانينها، أو تجاوز القانون بشكل شخصي، أو القيام بأي أعمال تلحق الضرر بسمعة الدولة التي يوجد بها، يحقّ للمسؤولين في الدولة طرد الدبلوماسي فوراً، والطلب منه العودة إلى دولته بأسرع وقت .

تعريف الدبلوماسية:

هي مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة، تعتبر الدبلوماسية أداة رئيسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية للتأثير على الدول والجماعات الخارجية، بهدف استمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى وبالإضافة إلى توصيل المعلومات للحكومات والتفاوض معها، تعنى الدبلوماسية بتعزيز العلاقات بين الدول وتطويرها في المجالات المختلفة، وبالدفاع عن مصالح وأشخاص رعاياها في الخارج وتمثيل الحكومات في المناسبات والأحداث⁽⁵⁾.

وأيضا تعرف الدبلوماسية فهي نشاط سياسي له قوانينه وأسس وأصوله وقواعده المحددة، ولها دورها الأساسي لطبيعة العلاقات الدولية، و تجمع بين العلم والفن والتقنية، وذلك على النحو الاتي:⁽⁶⁾

1. تعتبر الدبلوماسية علماً من حيث كونها تقتضي معارف علمية مختلفة، وفي مقدمة تلك المعارف معرفة التاريخ والقانون والعلاقات الدولية وأسسها ومعرفة العلوم السياسية ومفاهيمها ونظرياتها.
2. الدبلوماسية توجب على من يمارسها مواهب في ملاحظة الأشياء والأمور التي تجري حوله.
3. الدبلوماسية تقنية من حيث كونها تطبيقاً وتنفيذاً عملياً لمبادئ السياسة الخارجية على يد أشخاص معينين.

كما تعرف الدبلوماسية لدلالة على مجموعة الهيئات التي تتولى إدارة الشؤون الخارجية للدولة وتستخدم كذلك كمرادف للسياسة الخارجية لدولة ما أو مجموعة من الدول اتجاه دولة تستخدم للدلالة على نمط السلوك، فيطلق كلمة دبلوماسية كمرادف للباقة والكياسة التي يتحلّى بها الإنسان في علاقته الاجتماعية تطلق على النشاطات التي يقوم بها أشخاص معينون تكلفهم حكوماتهم للقيام بمهمة خارج بلادهم سواء بصورة دائمة أو مؤقتة⁽⁶⁾

هي علم وفن تمثيل الدول والمفاوضات وقد تعني الدبلوماسية مجموعة من الأشخاص القائمين بالوظيفة الدبلوماسية سواء منهم من عمل في وزارة الخارجية أو في الخارج.⁽⁷⁾

ويمكن تعريف الدبلوماسية بأنها فن التفاوض وتعني التمثيل السياسي للبلاد وتصريف شؤونها الخارجية لدى الدول الأجنبية. ويطلق على مسؤولي الدول وممثليها في سفاراتها وقنصلياتها بالدبلوماسيين.

نشأة الدبلوماسية:

تعود الدبلوماسية في جذورها إلى العصور القديمة من التاريخ البشري، وكانت نشأتها ضرورة استجابةً لتنظيم العلاقات بين القبائل والشعوب، وكانت ممارسة الدبلوماسية حاضرة عند المصريين والبابليين والآشوريين، حيث مارست تلك الأمم من خلال المبعوثين الدبلوماسيين دوراً سياسياً يعتبر في مقدمة الأدوار السياسية الجلية في المجتمعات الإنسانية، أما مهمة المبعوث الدبلوماسي فكانت بهدف إنشاء وإقامة التفاهم حول قضايا ومسائل محل خلاف عليها بين الأمم، كتقسيم المياه أو تحديد مناطق الصيد بين الأمم لتأمين حياة شعوبهم.

وتعود أصل كلمة «دبلوماسية» إلى قدماء الإغريق؛ فأُطلقت لفظة الدبلوماسية في اليونان القديمة، في الواقع، على الرجل الكبير السن، ثم استُخدمت فيما بعد في اللغة الفرنسية للإشارة إلى عمل المُفاوض. وللنشاط الدبلوماسي بلا شك تاريخ طويل، يعود بمعنى الكلمة إلى آلاف السنين؛ فأول أثرٍ باقٍ يدل على الأنشطة الدبلوماسية هو خطاب نُقش على لوح حجري يعود إلى قرابة 2500 عام قبل الميلاد، عُثر عليه في المنطقة المعروفة الآن بشمال إيران، وقد حملته على الأرجح مبعوث سافر ذهاباً وإياباً قرابة 1200 ميل بين مملكتين متباعدتين. وقد جرت عادة الحكام على إرسال المبعوثين بعضهم إلى بعض لعدة أسباب؛ كالحيلولة دون وقوع حرب، ووقف العداء وإبرام المعاهدات، أو لمجرد استئناف العلاقات السلمية وتعزيز التجارة بينهم. أما عهد الدبلوماسية الحديث فيعود وفقاً للمتعارف عليه إلى صلح وستفاليا الذي عُقد عام 1648، والذي وضع حداً لنزاعات حرب الثلاثين عاماً، وأرسى مبدأ استقلال الدول، وحرية الاعتقاد والتسامح الديني. أما أول وزارة خارجية أسسها الكاردينال الفرنسي ريشيليو عام 1626، الذي طرح كذلك المنهج الكلاسيكي في العلاقات الدولية، القائم على مبدأ الدولة المستقلة الذي تحركه المصالح القومية كهدف نهائي. وقد استخدمت بريطانيا العظمى في القرن الثامن عشر سياساتها الدبلوماسية لخدمة توازن القوى الدولية، بينما استخدمت النمسا في عهد مترنيش سياساتها الدبلوماسية لإعادة بناء مجلس أوروبا، الذي قامت فيما بعد ألمانيا في عهد بسمارك بحله لتغير بذلك وجه الدبلوماسية الأوروبية وتجعلها — على حد تعبير هنري كسنجر: «لعبة وحشية تدور حول سياسة القوة»⁽⁸⁾.

إن الدبلوماسية كانت تستخدم في إقامة التحالفات بين طرفين ضد ثالث، أو إعلان الحرب أو عقد الصلح وتبادل الأسرى أو المناقشات حول الاتفاقيات التجارية، وكان اليونان والرومان قد حاولوا تنظيم هذه المهام وضبطها بواسطة مبعوثين كانوا يطلقون عليهم مسمى (egatis)، كما استمرت الكنيسة المسيحية في انتهاج نفس السياسة عندما اعتمدت مبعوثين مقيمين لها.

وظائف الدبلوماسية:

يمكن تحديد وظائف الدبلوماسية في ثلاثة أهداف أساسية وهي:

1. وظيفة التمثيل الدبلوماسي: هي وظيفة لتمثيل بلاده في الخارج، ومن ثم يعمل على نقل وجهة نظر بلده إلى الدولة التي يعمل فيها، وتتطلب

وظيفة الدبلوماسي درجة من الوضوح ليتمكن من نقل وجهة نظر بلده إلى الدولة المستقبلة ونقل وجهة نظر الدولة المستقبلة إلى دولته. حتى يمكن لدولة بلده رسم سياستها الخارجية على الطاولة⁽⁹⁾

2. وظيفة اعداد التقارير: يجب أن يكون الدبلوماسي على علم بهدف دولته وسياساتها الخارجية، وعلى خبرة ، ودراية بوظيفة إعداد التقارير عن كل نشاط يقوم به ليتمكن من القيام بهذه المهمة التي تنامت في الوقت الراهن مع تنامي أبعاد الأداة الدبلوماسية.

3. وظيفة التفاوض: وتعد إحدى الوظائف الرئيسية للعمل الدبلوماسي، وسبب اللجوء إلى التفاوض إذا ما وجدت قضية بين دولة وأخرى تحتاج إلى الحل السلمي لها حيث يلجأ إلى أسلوب التفاوض، إما بالتباحث أو بإعادة الاتصال بينهما.

لا شك أن الدبلوماسية تتمثل في تنفيذ وإعداد سياسة الدولة الخارجية ومنها تحقيق وحماية ورعاية مصالح الدولة الخارجية والمواطنين، ومن ناحية أخرى الدبلوماسية أمر ضروري في إقامة علاقات بين اشخاص القانون الدولي وسعي الدولة لتوفيق مصالحها بكافة الطرق، لذلك فإن الوظيفة الدبلوماسية قاعدتها الأساسية هي مصدر الدولة الداخلي المتمثل بقوانين الدولة في علاقاتها الخارجية، لذا فإن تحديد الجهاز المسؤول عن العلاقات الخارجية في الدولة ومن هم اعضاء هذا الجهاز وكيف يسيّر هذا الجهاز وقوة مصدر الدعم لهذا الجهاز هو من يحدد كيف تربط الدولة قواعدها القانونية الخارجية بالقانون الدولي العام وتأتي على إثرها عملية تبادل البعثات الدبلوماسية وتحديد اختصاصات هذه البعثات ودرجات الاعضاء بجانب حصاناتهم وامتيازاتهم الاخرى.

على الرغم من وضوح من تم بيانه، فإن تطبيق هذه القواعد على ارض الواقع يثير اشكاليات خاصة عندما يكون هناك تجاوز من قبل بعض أجهزة العلاقات الدولية حدود اختصاصاتها المحددة وذلك بالقيام بأعمال لا تدخل في ضمن العلاقات الدولية، وعلى سبيل المثال ابرام رئيس دولة معينه بمفرده معاهدة تتطلب حسب القانون الدستوري للدولة موافقة سلطة معينة في نفس الدولة (كمجلس الشورى مثلاً).

أما بالنسبة للقانون الدبلوماسي نفسه، فإنه يعتمد على المعاهدات والعرف في الدبلوماسية بجانب المبادئ العامة للقانون، وربما مصادره الاحتياطية كأحكام ومبادئ العدالة ورأي الفقهاء الدوليين يجعل من العلاقات الثنائية أقوى الثوابت في إنشاء العلاقات الدبلوماسية، فممارسة الدولة للعلاقات الدبلوماسية هي ممارسة الدولة لسيادتها الخارجية بناء على قواعد القانون الدبلوماسي المنظمة للعلاقات بين الدول أما ممارسة المنظمات الدولية للعلاقات الدبلوماسية فإنها نسبية لان القواعد التي تحكم تمثيل المنظمات الدولية وطريقة ممارستها الدبلوماسية تختلف نوعاً ما عن القواعد الدولية التقليدية المتعلقة لتمثيل الدول وقيام العلاقات الدبلوماسية فيما بينهما. والحقيقة ان النظام الدبلوماسي تتطور مصادره القانونية باستمرار وكلنا يعرف ان هذا النظام كان القواعد العرفية هي من كانت تحكمه وتسيره ثم ما لبثت ان اتجهت الدول خاصة الأوروبية الى ابرام اتفاقية فيينا عام 1815 م بشأن المبعوثين الدبلوماسيين ثم ألحق بها بروتوكول إكس لاشابيل عام 1818 م ومؤتمر هافانا عام 1928 م، وانا شخصياً ادعو جميع الدبلوماسيين القطريين والعاملين في السلك الدولي للاطلاع على هذه القوانين لزيادة صقل المهبة الدبلوماسية في القانون الدولي.

اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961 م هي اوسع نطاقاً خاصة بالنظر الى عدد الدول المنضمة إليها وبموجب هذه الاتفاقية هناك تأكيد مشترك لبدأ المساواة في السيادة مع البقاء على استهداف الاستمرار في السلم والامن الدوليين وتنمية العلاقات الثنائية بين الدول بغض النظر عن انظمتها السياسية والدستورية والاجتماعية والثقافية والدينية. لذلك جاء هذا التوافق المشترك بين الدول في العمل معاً بالوظيفة الدبلوماسية نحو افاق ارحب على ان يتم وضع نظام قانوني منفرد وخاص يكفل الاستقلال اللازم لتحقيق اهداف تلك الدول بشكل متساو ومتبادل. مع الحرص على التأكيد بأن الوظيفة الدبلوماسية تقوم على ركنين جوهريين وهما:

1. التزام الدول بأن تكفل للمبعوثين الدبلوماسيين المعتمدين لديها من الممارسة الكاملة لمهام وظائفهم فوق اقليم تلك الدولة.
2. وعدم تدخل هؤلاء المبعوثين الدبلوماسيين في الشؤون الداخلية للدولة التي يباشرون فيها وظائفهم الدبلوماسية.

وقد اهتمت اتفاقية فيينا بتحديد وظائف البعثة الدبلوماسية بحيث لا يكون لهذا الموضوع خلاف بين الدول فهناك التزامات وواجبات على البعثة الدبلوماسية وهي تتعلق بمبادئ النظام الدبلوماسي ومنها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيضة، وبناءً عليه حددت المادة (3) من اتفاقية فيينا وظائف البعثة الدبلوماسية على الشكل التالي:

1. تمثيل الدول المرسل في الدولة المضيضة.
2. التفاوض مع حكومة الدولة المضيضة.
3. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدولة.
4. احترام قوانين ولوائح الدولة المضيضة.
5. عدم استخدام الأماكن الخاصة بالبعثة على نحو يتنافى مع مهمات البعثة الدبلوماسية.
6. حماية مصالح الدولة المرسل وكذلك مصالح رعاياها لدى الدولة المضيضة في الحدود المقررة بالقانون الدولي.
7. متابعة الاحداث والتطورات في الدولة المضيضة بالوسائل المشروعة ورفع التقارير بشأنها لحكومة الدولة المرسل.
8. العمل على انشاء علاقات ودية وتنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدولة المرسل والدولة المضيضة.
9. متابعة وحل كل المسائل الرسمية التي تُكلف بها البعثة الدبلوماسية من قبل الدولة المرسل إليها أو عن طريقها أو مع أي وزارة أخرى يتم الاتفاق عليها.
10. عدم ممارسة أي نشاط تجاري أو مهني في الدولة المضيضة وذلك بهدف تحقيق مكاسب شخصية.
11. عدم استخدام الحصانات والامتيازات المقررة لأغراض غير مشروعة.⁽¹⁰⁾

خصائص الدبلوماسية:

إن الدبلوماسية تتميز بعدة خصائص معينة، وعموماً يمكن أن نميز ثلاثة منها منها أنها علمية تخصصية وغير تجسسية، كما أنها حضارية، وقد تبلورت هذه الخصائص وغيرها خلال هذا القرن، ومن المفيد أن نشير إلى هذه الخصائص وأنواعها وهي: ⁽¹¹⁾

1. **الدبلوماسية أداة علمية تخصصية:** يسود الاعتقاد لدى الكثيرين بأن الدبلوماسية تعتمد على الاتصالات المريبة حيث الغش والتدليس والكذب، ولعل هذا الانطباع السيئ راجع إلى الممارسات الدبلوماسية التي ارتبطت بالبيزنطيين، فلقد لجأوا في العصور الوسطى إلى أساليب ملتوية في تعاملهم مع جيرانهم وتأثر بهم الإيطاليون في القرن السابع عشر. وأكد عليها بعض المفكرين وأشهرهم ميكافيلي، عندما أجاز للدبلوماسي ممارسة الكذب والخداع لبلوغ الأهداف التي يسعى إليها على أساس أن الغاية تبرر الوسيلة. وكذلك صرح الدبلوماسي المشهور هنري واتن Watton.H حيث وصف الدبلوماسي بأنه " رجل شريف يوفد إلى الخارج ليكذب في سبيل مصالح بلده" ولأن العمل الدبلوماسي ارتكز في الماضي على الجهود الذاتية للمبعوث، وبالتالي الاعتماد على الصفات والقدرات التي يتمتع بها الدبلوماسي. لكن الدبلوماسية المعاصرة أضحت علمية من جوانب عديدة، منها اعتماد الممثلين الدبلوماسيين في عملهم على نماذج محددة يعدها خبراء متخصصون، وعلى معرفة علمية بأحوال البلدان المضيفة لهم، وعلى معرفة بقواعد وأصول العمل الدبلوماسي. ونلاحظ أنه لم يعد بإمكان الدبلوماسي كما كان يحدث في العصور الماضية التوجه إلى بلد ما دون معرفة مسبقة ودراية بأحواله، و يتم ذلك بإعداد دراسة وافية عنه بحيث تتكون لديه صورة واضحة عن طبيعة النظام السياسي والقوى الفاعلة فيه. إن مهمة الدبلوماسي هي الحرص على قيام عالقات ودية بين الدول، فتصبح معرفة قواعد وأصول العمل الدبلوماسي مسألة أساسية لتحقيق هذا الهدف.

2. **الدبلوماسية أداة غير تجسسية:** يسود الاعتقاد بأن التجسس أحد المهام الدبلوماسية، ومرجع ذلك عدة اعتبارات أولها الممارسة الدبلوماسية عبر العصور، وثانيها مهمة استطلاع الأحوال والتطورات عن البلد المعتمد فيه المبعوث، وثالثها وجود بعض ضباط الأمن ضمن البعثات الدبلوماسية. ففي

العصور القديمة نظرت شعوب عديدة إلى الدبلوماسية على أنها عمل تجسسي. لقد كان اهتمام الصينيين باستقصاء المعلومات السرية عن الشعوب الأخرى كبيراً، ورأى الهنود أن مهمة المبعوثين الدبلوماسيين هي التجسس بالدرجة الأولى، وفي العصور الوسطى لجأ البيزنطيون إلى أسلوب الخداع للتعرف على أوضاع الشعوب المجاورة لهم وخاصة من النواحي العسكرية، ولهذا استقر في الأذهان أن الدبلوماسيين رجال تجندهم دولهم للتجسس لصالحها في الخارج، مما أدى إلى خلق الإحساس بضرورة أخذ الحيطة والحذر من تحركات الدبلوماسيين الأجانب في كثير من الدول. وفي إطار النظرة المعاصرة إلى الدبلوماسية تقع على عاتق الدبلوماسي مهمة إعطاء صورة دقيقة عن أوضاع الدولة المضيف له، ولكن تحقيق هذه المهمة البد أن يتم بالطرق المشروعة وليس عن طريق التجسس، ولقد حددت ذلك اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 2262 في المادة الثالثة منها. ومع أن الاتصالات الشخصية يمكن أن تكون سرية دون أن تعني بالضرورة أنها تجسسية، إلا أن طبيعتها السرية تجعلها تقترب كثيراً من النشاط التجسسي، مما أدى إلى الخلط بين العمل الدبلوماسي والعمل التجسسي ولابد من التأكيد هنا على أن الدبلوماسية والجاسوسية أمران مختلفان في طبيعتهما وأسلوب عملهما، فالدبلوماسية أداة سياسية تقوم بكل ما يؤدي إلى فض المنازعات الدولية وتنمية العلاقات الودية بين الدول، بغض النظر عن تباين نظرتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن التعرف على هذه التطورات عن طريق عدة قنوات مختلفة لكن في حدود ما يسمح به من تشريعات وطنية وأعراف واتفاقيات. أما الجاسوسية فهي أداة أمنية تقوم باستقصاء المعلومات عن الدول، من خلال الأعمال الخفية التي تقوم بها أجهزة المخابرات في الخارج، حيث تجمع المعلومات التي ترغب الدول في الكشف عنها. وهذه الأجهزة تعمل فقط على كشف مواطن القوة والضعف لدى الدول، ومن أجهزة المخابرات المعروفة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA، وجهاز أمن الدولة السوفييتي سابقاً KGB، وجهاز المخابرات البريطاني G.M. ونجد أن الاتفاقيات الدولية تبين صراحة الغاية من الدبلوماسية، فقد نصت اتفاقية فيينا في ديباجتها على أن غاية نماء العلاقات الودية بين الأمم رغم الدبلوماسية تأكيد المساواة بين الدول، وصيانة السلم والأمن الدوليين، وتعزيز واختلاف نظمها السياسية والاجتماعية. وهناك بعض الحالات التي ثبت فيها قيام بعض الدبلوماسيين بأعمال التجسس ومنها: قيام بريطانيا عام

1990 بإبعاد عدد كبير من الدبلوماسيين السوفييتيين التهامهم بالقيام بأعمال التجسس. قيام أمريكا عام 1992 باعتقال اثنين من السوفييت العاملين بالأمم المتحدة التهامهم بمحاولة شراء وثائق سرية عن البحرية الأمريكية، وطرد شخص ثالث لتمتعه بالحصانة الدبلوماسية. قيام كندا عام 2022 بطرد ثلاثة من أفراد البعثة الدبلوماسية السوفياتية لممارستهم أعمال تجسسية. وهذا مما يؤكد أن قيام البعثات الدبلوماسية بالأعمال التجسسية يشكل خروجاً عن حدود العمل الدبلوماسي وطبيعته. إن الدول المختلفة الكبيرة والصغيرة منها تدرك في أيامنا هذه ارتكاز الدبلوماسية على قاعدتي حسن النية والثقة المتبادلة، فتعمل على ضبط ظاهرة التجسس والسيطرة عليها، بمراقبة ضباط المخابرات المتابعة للبعثات الدبلوماسية، وتضييق نطاق نشاطاتهم بحيث لا يؤدي عملهم الاستخباراتي إلى تشويه العمل الدبلوماسي

3. **الدبلوماسية أداة حضارية:** إن ازدهار الحوار الدبلوماسي في فترات متعاقبة منذ العصور القديمة وحتى يومنا هذا أدى إلى وضع قواعد للتعامل الدولي سواء في زمن السلم أو في أوقات النزاعات المسلحة. إن العرب عرفوا العالقات الدبلوماسية قبل الاسلام، وحرصوا على توفير الحماية الكاملة للسفير، وعندما جاء الاسلام اعتمد الدبلوماسية في أول الأمر وسيلة لنشر الدعوة. ومع أن الدبلوماسية تراجعت كأداة للتعامل الحضاري في أوروبا وبخاصة في العصور الوسطى أي في ظل التقاليد المسيحية اللاتينية وعهود الإقطاع والدولة البيزنطية، فقد برزت في بالد العرب لتقوم بها الدول وبشكل فعال منذ صدر الاسلام، ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسيين ارتكاز الدبلوماسية الإسلامية على قواعد الشريعة، وقد ساعدت التطورات المرتبطة بالثورة التكنولوجية كال تقدم الهائل في وسائل الاتصال والتقدم الصناعي وازدياد تشابك المصالح بين الدول لدفع الدبلوماسية لتقوم بدور فاعل في العالقات الدولية، وبخاصة في مجال التعاون الدولي. فقد أصبحت أداة للتقارب والتفاعل الحضاري، ونستطيع أن نتبين ثلاثة مؤشرات على بروز هذا البعد الحضاري في العمل الدبلوماسي، وهي إبرام الاتفاقيات الثقافية، وعقد المؤتمرات والندوات العلمية، و التعبير عن التطور الحضاري. وأصبحت عملية إبرام الاتفاقيات الثقافية إحدى الظواهر المألوفة في هذا العصر، وهي تتم من خلال ممارسة البعثات الدبلوماسية لنشاطاتها، وتتضمن كما هو معروف: تبادل البعثات العلمية بما في ذلك المنح الدراسية،

وتبادل المعلومات الثقافية، وأصبح هناك ملحقين ثقافيين. ويعبر المبعوثون الدبلوماسيون بأكثر من طريقة عن التطور الحضاري، وهذا بمخاطبة المجتمعات في الدول المعتمدين فيها مباشرة وعبر وسائل العالم. وكذلك تتبع البعثات الدبلوماسية أخبار المؤتمرات والندوات العلمية والثقافية، وكذلك تهتم بفتح معاهد أو مراكز لتعليم لغتها كمدخل للتأثر الحضاري، كالمراكز الثقافية الفرنسية والمعاهد الإنجليزية والجامعة الأمريكية.

أنواع الدبلوماسية:

على الرغم من الثوابت التاريخية والحضارية والجغرافية في العالم المعاصر فإن المتغيرات العاصفة في الحياة الدولية بفعل الحقائق الجديدة التي حملتها العولمة بتداعياتها العلمية والمعلوماتية والتكنولوجية والاقتصادية والثقافية، خلفت تحديات كبيرة أمام الدبلوماسية وصانعي السياسة الخارجية ومنفذيها، الأمر الذي استلزم التعامل بأدوات جديدة ومبتكرة تعيد للدولة توازنها وتأثيرها في المجتمع الدولي. ومن هنا كان للدبلوماسية أنواعها بحسب الحاجة إليها وهذه الأنواع هي: ⁽¹²⁾

1. الدبلوماسية التقليدية: وهي ذلك النمط من الممارسات الدبلوماسية التي سيطرت خلال الفترة التاريخية التي كانت فيها القرارات المؤثرة في أوضاع المجتمع الدولي وعلاقاته تتخذ نطاق مجموعة محدودة من القوى الدولية الكبرى.
2. دبلوماسية التنمية: وتعني الجهود الرامية للاستفادة من المساعدات والموارد لرفع مستوى التنمية من خلال القروض والاستثمارات، ونقل التكنولوجيا والنفاز إلى الأسواق وزيادة الاعتماد المتبادل، فضالاً عن تشجيع التعاون الاقتصادي الإقليمي والدولي.
3. دبلوماسية المؤتمرات: وتعني عقد المؤتمرات الخاصة بشأن التسويات الإقليمية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية. ومن ثم أصبح نظام المؤتمرات الدولية علماً وفناً يحتاج إلى استعداد وتدريب خاص للقائمين بالتفاوض: مما يلزم الدولة المضيئة للمؤتمر بتشكيل جهاز متكامل للإشراف على عقد المؤتمر.

4. الدبلوماسية الشعبية: ويقصد بها الدبلوماسية التي تنشأ خارج نطاق المنظمات الدولية وتقوم بها التجمعات الشعبية مثال الاتحادات المهنية والمجالس مجلس الصداقة الشعبية العالمية وبدأ هذا النوع من الظهور مع زيادة الوعي السياسي بعد التقدم التقني في الاتصال وتزايد دور الرأي العام في التأثير على السياسات الخارجية.

5. دبلوماسية رجال الأعمال: وقد ازدهر هذا النمط في السنوات الأخيرة بفضل التحول العالمي نحو اقتصاديات السوق وتحرير التجارة وحرص كافة الدول على جذب الاستثمارات والتكنولوجيا والسياحة والخبرات العالمية وفتح الأسواق..

6. دبلوماسية القمة: ويطلق عليها أيضاً الدبلوماسية الشخصية، ويقصد بها المؤتمرات الدبلوماسية التي يعقدها رؤساء الدول والحكومات، فيما بينهم، والتي يتوصلون فيها إلى بعض القرارات السياسية المهمة، أو عقد بعض الاتفاقيات التي تهم مصالحهم الوطنية.

7. الدبلوماسية الوقائية: ويقصد بها تعزيز قدرة الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن على معالجة قضايا السلم والأمن الدوليين، وذلك بتحديث وسائل المجلس وتفسير اختصاصاته وتحسين آلياته، بحيث يصبح قادراً على الاضطلاع بمهامه على نحو أفضل

أهمية الدبلوماسية في حياة الشعوب:

تكمن أهمية الدبلوماسية باعتبارها الأداة الرئيسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية في التأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف استمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى، إضافة إلى توصيل المعلومات للحكومات والتفاوض معها. وتعنى الدبلوماسية بتعزيز العلاقات بين الدول وتطويرها في المجالات المختلفة والدفاع عن مصالح وأشخاص رعاياها في الخارج، وتمثيل الحكومات في المناسبات والأحداث. ولما كانت الصراعات الدبلوماسية حرباً باردة، فإن منطق المصالح هو الذي يسود، فانه يكسبها إلا الأقوى بالعقل، المحيط علماً بكل شاردة وواردة تتعلق بالأمر، بحكم أن العلاقات الدولية لا تخضع في آخر الأمر، الى لقانون المصالح، ولأن الدبلوماسية من مهارتها الفائقة أن تضفي على المصالح الحقيقية غطاء للقيم والمبادئ، لما كان الأمر كذلك فإن السمات المميزة لدبلوماسية عن

أخرى هي هذه القيم الخلقية والمبادئ الإنسانية. والدبلوماسية من حيث هي علم له قواعده، وفن له أصوله ومهنة لها تقاليدها. (13)

العمل الدبلوماسي والعلاقات العامة الدولية؛

يمكن أن تستخدم الدبلوماسية كأحدى الأدوات والأساليب الأساسية لتنفيذ أهداف وسياسات المنظمات والهيئات الإسلامية في تعزيز الصورة الإيجابية، وفي تغيير الصورة الذهنية السلبية إن وجدت. وتمثل الدبلوماسية إحدى الأدوات لتوجيه العلاقات الدولية والدبلوماسية على صلة وثيقة بالعالم والعلاقات العامة والرأي العام، بل أصبحت هذه الصلة أهم أسلحة الدبلوماسية التي ينمو.

إن وظيفة العلاقات العامة في إطار العلاقات الخارجية تتجسد في تطويع المهمة الاتصالية وتحويلها إلى أداة دبلوماسية بحيث تبدو وكأنها المهمة الدبلوماسية وان وظيفة العلاقات العامة التي أهدتها للتكامل مع الوظيفة نفسها. كما ان الدبلوماسية والاندماج معها جاءت من دورها الرئيس المطلوب في توفير الانسجام والتناغم بين المصالح التي تهدف المؤسسات والمنظمات الإسلامية إلى تحقيقها وبين متطلبات السياسة الدولية للدول التي تتعامل معها هذه المنظمات. ولكي يتهيأ للعلاقات العامة إيجاد الانسجام والتناغم بين الشعوب فعليها أن تشارك جدياً في تحديد مسارات إرساء أسس التفاهم وخلق أجواء الاحترام المتبادل بين شعوب الدولة التي تعمل بها المنظمة أو الهيئة وذلك بوسائلها وأساليبها وخططها

ان أواصر العلاقة مع المجتمع وقد تصاعد مستوى كفاءة أداء العلاقات العامة في شد وجد فيه المنظمة والتأثير في سياساتها ومواقفها بما تمتلكه من وسائل الاعلام والاستفادة من توافر المعلومات وانسيابها واستثمارها من إعلامها في السياقات المناسبة وبالصيغ الفعالة واذا كانت الدبلوماسية حصيلة فعل متغيرات فهي قطعاً لها أنواع مختلفة متفاوتة بحسب تأثيرها بالعوامل المؤثرة وفعل المتغيرات وتفاوت طبيعة الأنظمة السياسية التي تمثلها. وهذا يعني أن هناك أنواعاً من الدبلوماسية على مدى الزمن الماضي القريب وعلى مستوى الحاضر ويلاحظ أن التغيير والتجدد المستمرين سمتان في الدبلوماسية مثلها كسائر الفعاليات الاجتماعية عرضة للتغيرات المستمرة بحسب حاجات العصر وتطور المجتمع البشري وتعدد نظمته وتفاعله على وفق متطلبات السياسة الخارجية

للدول وبحكم التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتأثيره على الرأي العام، وعلى التغير في العمل الدبلوماسي. ومما يعزز تفعيل هذه الظاهرة ما شهدته العالقات الدولية من أزمات ومشكلات كبرى مما أتاح للرأي العام العالمي الإسهام في إعادة صياغة السياسة الدولية، فالرأي العام العالمي كان أحد معطيات العالق المشكلات بين الشعوب .

الدبلوماسية العسكرية السودانية؛

شهدت هذه الفترة الديمقراطية الاولى 1956-1958 أنشاء وزارة الخارجية واستقطاب كوادر وطنية مؤهلة لقيادة العمل الدبلوماسي. وقد تم استقطاب الرعيل الاول من الدبلوماسيين من مؤسسات الخدمة المدنية المختلفة خاصة سلك التدريس والشرطة. وقد امتازت الخارجية منذ ذلك الوقت بميزتان الانضباط المهني الصارم professional discipline ومراعاة التراتبية المهنية مثل سلك القوات النظامية. ربما لغلبة الكوادر المستقطبة من الشرطة. رغم اصطحاب اجواء الصراع السياسي الداخلي بين التيارين الاتحادي والاستقلالي حول التوجهات الكلية لسياسة السودان الخارجية، إلا أن الدبلوماسية السودانية كانت واعية لتحديات المرحلة حيث عمدت الي تدعيم استقلال السودان ومحاولة فتح آفاق اقتصادية لتسويق مبيعات القطن السوداني. كانت للصدقة الممتدة بين مبارك زروق أول وزير خارجية سوداني والمحجوب الذي خلفه علي المنصب أسهما كبير في استقرار الوزارة. حيث أشتهر عن المحجوب أنه قال عندما تولي وزارة الخارجية أنه لن يحرك كرسيه وضعه مبارك زروق في مكانه ، وأستمر في ذات السياسة التي رسمها وزير الخارجية الأول.⁽¹⁴⁾

مستوى التمثيل والمواصفات :

الملحق العسكري Military Attaché هو الممثل العسكري لدولة حرة ذات سيادة، لدى دولة أخرى صديقة، وتكون بينهما علاقات دبلوماسية كاملة، واحترام متبادل، وتعاون في المجالات المختلفة، بما فيها التعاون العسكري. ومصطلح "الملحق العسكري" ليس هو السائد في هذا المجال، ففي بعض الدول يستبدل به "الملحق الحربي" أو "ملحق الدفاع" Defense Attaché، تبعاً لاسم الوزارة، المنوط بها المهام العسكرية في دولة الملحق. والملحق العسكري، هو ممثل وزير الدفاع لدولته في الدولة المعتمد لديها. وهو المسؤول الرئيسي، الذي ينفذ

المهام العسكرية المكلف بها من دولته، لتحقيق التعاون مع الدولة المعتمد لديها - وهو ممثل العسكرية في دولته أمام البعثات الدبلوماسية الأخرى في الدولة التي يعمل بها، وهو عضو رئيسي في سفارة دولته، وتخضع مهامه لاتفاقيات سياسية وعسكرية يحكمها القانون الدولي، وتنص عليها اتفاقية فيينا المنظمة لحقوق وواجبات البعثات الدبلوماسية والحصانات التي يتمتع بها الدبلوماسيون، والموقعة في 18 أبريل 1961.⁽¹⁵⁾

ويرأس الملحق العسكري مجموعة الأفراد العسكريين والمدنيين، الذين تتكون منهم الملحقية العسكرية، وينسق لهم المهام في مجال العمل الداخلي للملحقية، كما يُنسّق مهام الملحقية بالكامل، مع مهام سفارة دولته. وقد يكون مقر الملحقية العسكرية داخل مبنى السفارة، أو في مكان منفصل خارجها. ولكنها في جميع الأحوال، وأياً كان موقعها، فإنها ترفع علم دولتها، وتتمتع بجميع الحصانات الدبلوماسية، التي حددتها اتفاقية فيينا بهذا الشأن، بما في ذلك تولي الدولة المضيفة مسؤولية الحراسة والتأمين. والتمثيل العسكري بين الدول لا يقتصر على صورة الملحق العسكري وحده، بل قد تتعدد صورته، طبقاً لاعتبارات مختلفة تنظمها المعاهدات الدولية، والسوابق المعمول بها في العرف الدولي لتنظيم العلاقات الدبلوماسية بين الدول.

أولاً: مستويات التمثيل العسكري:

تتعدد مستويات التمثيل العسكري لدولة ما لدى دولة أخرى، ومن ثم فإن صورة الملحق العسكري، ليست هي الصورة الوحيدة للتمثيل العسكري، بل يضاف إليها العديد من الصور، التي تخضع لشروط ومبادئ تنظمها العلاقات الدولية، والعرف السائد بين الدول في النظم الدبلوماسية. ومن المعروف أن التمثيل العسكري، يمثل أقصى درجات التعاون، بين الدول، والرغبة في تنمية العلاقات في المجالات المختلفة، وليس العسكرية وحدها. ولا يتم إلا إذا تحقق استقرار في العلاقات، وثقة متبادلة، ونديه، وتوازن في القوى بين الدول. ويحكم مستوى التمثيل العسكري المبادئ الآتية:

1. مستوى العلاقات السياسية والعسكرية بين الدول، ومدى التنسيق بينها في المجالات المختلفة، ومنها التمثيل العسكري. مثال ذلك أن دولة مثل الولايات المتحدة تحرص على أن يكون التمثيل العسكري رئيسياً، خصوصاً فيما

بينها وبين دول الاهتمام المشترك، والدول الإقليمية الرئيسية. وعلى ذلك يختلف مستوى التمثيل العسكري للولايات المتحدة طبقاً لحجم التعاون، فبعض الدول يكون فيها التمثيل متكاملماً لأفرع القوات المسلحة (البرية / البحرية / الجوية)، وهي الدول التي تحظى باهتمام خاص في الإستراتيجية الأمريكية، وبعضها يكون فيه التمثيل موحداً، يشمل الأفرع الثلاثة، من خلال ملحق عسكري واحد، وهي الدول التي لا تحظى بثقة متبادلة، فيتم التمثيل العسكري فيها، بصورة مخفأة، ومن خلال أحد مكاتب السفارة، تحت اسم مخالف "للمكتب العسكري"، ولكن يؤدي مهام الملحق العسكري، من دون إعلان رسمي.

2. الأهمية الإستراتيجية، التي يعكسها وضع الدولة، بالنسبة إلى الدول الأخرى، وتأثير هذا الوضع على الأمن القومي لتلك الدول. مثال ذلك أن دولة إقليمية كبيرة مثل المملكة العربية السعودية، تحرص على أن يكون التمثيل بينها، وبين دول حوض الخليج العربي متكاملماً، حيث أصبح الأمن الخليجي ضرورة لكل الدول الواقعة عليه. وكذلك فإن اهتماماتها العربية "خصوصاً مع دول التأثير، وتكامل الأمن القومي"، يجعلها في التزام بوجود التمثيل العسكري ضمن التمثيل السياسي لدى الدول العربية الرئيسية، وفي الوقت نفسه، فإن التزامها الإسلامي يجعل من الضروري أن يتم هذا التمثيل مع الدول الرئيسية في منظمة المؤتمر الإسلامي. وفي المجال نفسه نجد أن دولة مثل إسرائيل، لها اهتمامات خاصة بجنوب البحر الأحمر، تجعل حجم تمثيلها العسكري في دولتين مثل أثيوبيا، وإريتريا، يفوق حجم تمثيلها لدى أي دولة أخرى، بما فيها الولايات المتحدة. ذلك أن إسرائيل تهدف إلى تقوية العلاقات العسكرية، بينها وبين الدولتين، وتجميد أي علاقات عربية معهما، بما يوضح أهدافاً إسرائيلية مستقبلية جنوب البحر الأحمر، علاوة على استفادتها من خبرات حرب أكتوبر، والوقوف حيال أي نوايا عربية مستقبلية لإغلاق الملاحة في مضيق باب المندب، في وجهها.

3. وجود مصالح مشتركة في المجال العسكري، تحتاج إلى تنمية حجم التعاون في هذا المجال وهذا يتطلب زيادة حجم البعثة العسكرية، لتغطي مجالات التعاون المختلفة. (وتجدر الإشارة إلى المصالح المشتركة للاتحاد السوفيتي (سابقاً) في المنطقة، في أعقاب نكسة يونيه 1967، إذ إنها هي التي أدت

إلى توسيع مجالات المصالح العسكرية المشتركة، ومن ثم اتسع التمثيل العسكري السوفييتي في كل من مصر وسورية والعراق واليمن. وقد وصل الأمر في تلك المرحلة (ما بين يونيه 67، يوليه 73) إلى ما يشبه "عسكرة" العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وتلك الدول، وكان حجم البعثة العسكرية الدبلوماسية، يفوق حجم البعثة السياسية نفسها.

4. حدوث ظرف طارئ يستوجب وجود تمثيل عسكري بين دولتين وهذا الظرف تُحدثه المتغيرات الطارئة لدولة ما، حتى تطلب تبادل تمثيل عسكري تحقق من خلاله تعاوناً تتطلبه الظروف المحلية. وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن العلاقات بين مصر والعراق، كانت مقطوعة منذ قرارات مؤتمر قمة بغداد في مايو 1979، ثم تطورت الظروف على الساحة العراقية ابتداءً من يونيه 1982، كانعكاس لتطور الحرب العراقية / الإيرانية، مما أدى إلى أن تطلب الحكومة العراقية، وجود تمثيل عسكري متبادل بينها وبين مصر وضمن نطاق "مكتب رعاية المصالح لكلا الدولتين". وكان ذلك من أجل تحقيق مصلحة العراق، في وجود مساندة مصرية رئيسية، تدعمها في جولاتها العسكرية ضد إيران. وقد حققت مصر طلب العراق فوراً.

5. اشتراك بعض الدول، في مواجهة عدو مشترك "دائم أو مرحلي" تبدو صورة هذا الاشتراك واضحة في الدول الإقليمية، ذات الأهداف المشتركة. (وهو وضع طبيعي في العلاقات العسكرية)، وربما يكون مستوى التمثيل العسكري، داخل دول الاتحاد الأوروبي، معبراً عن تلك الصورة من العلاقات العسكرية، التي تتصف بالتميز، والتعاون والتكامل، من أجل بناء قوة أوروبية فاعلة.

6. اشتراك بعض الدول في تحالفات عسكرية، وهى صورة أكثر تكاملاً من المبدأ السابق، وتوضحها صورة حلف شمال الأطلسي حالياً، وبنسبة أقل صورة التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي "درع الجزيرة"، والتحالفات العسكرية الأخرى على مستوى العالم.

ثانياً: صور التمثيل العسكري:

تنقسم العلاقات المتعارف عليها في المجال العسكري إلى خمسة أقسام رئيسية، تخضع للمبادئ والنظم المعمول بها في اتفاقية فيينا عام 1961. وكلها تهدف، بدرجات مختلفة، إلى إيجاد نوع من التعاون العسكري بين الدول، وتحقيق الأهداف المرجوة من العلاقات العسكرية، في مجالاتها المختلفة. وتنقسم صور التمثيل العسكري إلى الآتي:

1. الملحقية العسكرية:

وهي الصورة الرئيسية للتمثيل العسكري بين دولتين مستقلتين، وبينهما تعاون في المجال العسكري بشتى صورته. وتنشأ عندما يكون التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين كاملاً، ومستقراً، مع وجود رغبة في تنمية التعاون، والحرص على إقامة علاقات طبيعية في جميع المجالات، ومنها المجال العسكري.

وتكون الملحقية العسكرية في هذه الحالة، هي أحد المكاتب الرئيسية ضمن سفارة الدولة، ولا يشترط أن يكون مقرها في مبنى السفارة نفسه. فقد تقام في مبنى منفصل، ويرفع عليها علم الدولة، وتتمتع بالحصانة الدبلوماسية المقررة لمبنى السفارة، إلى جانب تنسيق العمل بينها وبين السفارة طبقاً للأسلوب، الذي يتفق عليه بين سفير الدولة، والملحق العسكري.

وقد يطلق على الملحقية أسماء أخرى مثل "ملحقية الدفاع"، أو "الملحقية الحربية". وذلك طبقاً لاسم الوزارة التابعة لها الملحقية في دولتها. وإن كان أشهر الأسماء هو "الملحقية العسكرية".

والملاحق العسكري: هو الرئيس المباشر للملحقية العسكرية، ويرأس مجموعة العاملين بها من ضباط ومدنيين وعسكريين، وهو الشخص الاعتباري الأول، المسؤول عن التمثيل العسكري بين دولته، والدولة المقامة بها الملحقية، والمسؤول عن تنفيذ المهام العسكرية المكلف بها من دولته، بهدف التنسيق، وتحقيق تعاون في المجال العسكري بين دولته، والدولة الأخرى.

والبروتوكول الدبلوماسي يحدد أقدمية الملاحق العسكري ضمن أعضاء السفارة (طبقاً لحجمها، وعدد العاملين بها)، وهو - غالباً - الرجل الثاني أو الثالث في السفارة، ولكنه لا ينوب عن السفير في المهام السياسية، بل يترك مجال

العمل في هذا الاتجاه للدبلوماسيين، ولكن البروتوكول يتحدد في الحفاظ على الأقدميات، وحضور الاحتفالات والمراسم الرسمية. وبوجه عام فإن البروتوكول يحدد الأقدميات كالآتي:

إذا كان الملحق العسكري برتبة اللواء، يكون بدرجة سفير، ولكن أحدث من السفير المعين من وزارة الخارجية ويرأس السفارة.

أ. إذا كان برتبة عميد، يكون بدرجة وزير مفوض.

ب. إذا كان برتبة عقيد / مقدم، يكون بدرجة مستشار.

كما تتعادل أقدميات الضباط العاملين في الملحقية كالآتي:

1. رتبة الرائد تعادل درجة سكرتير أول.

2. رتبة النقيب تعادل درجة سكرتير ثان.

3. رتبة الملازم أول تعادل درجة سكرتير ثالث.

4. رتبة الملازم تعادل درجة ملحق.

2. مكتب الاتصال "الارتباط" العسكري:

وهو أحد صور التمثيل العسكري، ولكن بدرجة أقل من الملحقية العسكرية. وهذا التمثيل قد ينشأ طبقاً لظروف طبيعية أو استثنائية، تمر بها العلاقات بين دولتين، ويتفق خلالها أن يكون التمثيل العسكري هو أحد المكاتب الرئيسية في السفارة. وتحدد تلك الظروف في الآتي:

أ. عندما يكون التمثيل الدبلوماسي محدوداً بين دولتين، وتنشأ بينهما علاقات عسكرية تتطلب وجود مسؤولين عسكريين لتنشيط تلك العلاقات، وتنفيذ مهام محددة متفق عليها بين القيادات السياسية في الدولتين.

ب. عندما تكون العلاقات الدبلوماسية مقطوعة بين دولتين، أو مختصرة في حدود "مكتب رعاية مصالح"، توجد التزامات عسكرية يجب تحقيقها، طبقاً لاتفاق سياسي بين الدولتين، فيأتي التمثيل في صورة "مكتب اتصال عسكري"

ج. أو تكون العلاقات الدبلوماسية طبيعية، ولكن لا ترغب الدولتان، أو إحداهما، في تمثيل عسكري متكامل، لذلك يقتصران على "مكتب الاتصال العسكري".

ويتكون مكتب الاتصال "الارتباط"، من ضابط واحد، ويسمى ضابط الاتصال "الارتباط"، وله في السفارة، مكتب مخصص له، وتنظم السفارة العمل الإداري، الذي يمكنه من تحقيق المهام المكلف بها. أو يُنظَّم المكتب في صورة ملحقة عسكرية، مصغرة، أو عادية، طبقاً لحجم المهام المكلف بها، وعدد العاملين. وفي هذه الحالة، يتطابق عمل المكتب مع الملحقة العسكرية، ويكون الاختلاف فقط في الاسم. وقد يكون مقر المكتب في مبنى السفارة نفسها، أو في مقر منفصل، يُرفع عليه علم الدولة، ويتمتع بالحصانة الدبلوماسية "المكتب المصالح".

ونظراً إلى أن مكتب الاتصال، ذو طبيعة خاصة نبعت من ظروف إنشائه، لذلك يجب أن يتم الاتفاق بين الدولتين، على أسلوب عمل المكتب، من النواحي البروتوكولية فقط، مثل زي العاملين في المكتب، وهل يُسمح بارتداء الزي العسكري، أم يُقتصر على الزي المدني؟ ومستوى اتصالاتهم مع المحققين العسكريين الأجانب في الدولة، ومستوى اتصالاتهم مع الإدارات العسكرية في الدولة، ومستوى التمثيل في الحفلات والمناسبات الرسمية، وهل تخصص حقيبة دبلوماسية منفصلة لمكتب الاتصال ... وإلى غير ذلك من الأمور، التي تحدد أسلوب عمل المكتب، وتساعد على تحقيق مهامه، ولا تثير الشبهات حوله، مما يعيق سير العمل. ويُلاحظ، أن أي قيود تفرض، على ضابط الاتصال سوف يكون لها انعكاسات على تنفيذ المهام نفسها، ومن ثم على الهدف من إنشاء المكتب. ومادامت الدولتان قد اتفقتا على تلك الصورة من التمثيل العسكري بينهما، فعليهما اعتباره مثل الملحقة العسكرية المخففة، ومعاملته على هذا الأساس.

وتنظم الأقدميات "بروتوكولياً" بين أعضاء السفارة، وأعضاء مكتب الاتصال على النحو المقرر بين السفارة، والملحقة العسكرية.

3. المستشارية العسكرية في السفارة:

تُنشأ - عادة - عندما لا يوجد تمثيل عسكري أصلاً في السفارة، طبقاً لأوضاع سياسية محددة، أو لعدم رغبة الدولتين في إنشاء تمثيل عسكري بينهما. وعلى الرغم من ذلك ترى إحدى الدولتين أو تريان معاً، أن هناك أسباباً اعتبارية،

توجب وجود تمثيل عسكري - بشكل ما - لمتابعة أحداث محددة، أو إنجاز مهام خاصة تتصل بالجانب العسكري.

ويكون التمثيل العسكري في صورة المستشار، إما بصورة معلنة تعرفها الدولة التي بها السفارة، وإما بصورة غير معلنة. وفي هذه الحالة، يُعين صاحب الرتبة العسكرية، في وظيفة دبلوماسية بالسفارة، على أنه تابع لوزارة الخارجية. ويعين على درجته الدبلوماسية المعادلة لرتبته العسكرية، ويتبع سفير الدولة مباشرة، ويرسل تقاريره من خلال الحقيبة الدبلوماسية للسفارة، وتقدم له السفارة قدرًا مناسباً من الإمكانيات الإدارية، لخدمة المهام المكلف بها. وفي هذه الحالة، فإنه يتفرغ تماماً للعمل المنوط به، ولا يُكلفه "سفير الدولة" أي مهام، تتعارض مع المهام العسكرية المكلف بها.

وطبقاً لمستوى التمثيل - في تلك الحالة - فإن المستشار العسكري، يُحظر عليه الاتصال بالملحقيات العسكرية في الدولة، بصورة علنية، كما يحظر عليه الإعلان عن شخصيته العسكرية، أو مهامه المكلف بها، وتجرى جميع إجراءاته واتصالاته، في حدود الصورة المعين بها داخل السفارة، وهي أنه دبلوماسي أساساً.

4. مكتب المشتريات العسكرية:

وهو مكتب متخصص، يُنشأ في حالات فردية، دون تعميم، وتقييمه دولة لها علاقات قوية مع دولة كبيرة، وتعتمد عليها في شراء الأسلحة والمعدات، التي تستخدمها قواتها المسلحة، بما يعني أن تلك المكاتب تقيمها دول متوسطة القدرة، في دول كبيرة مثل (الولايات المتحدة، روسيا، فرنسا، إنجلترا). وترك الحرية في أن تقيم الدول الكبرى، تلك المكاتب لدى الدول متوسطة القدرة.

وتخضع تلك المكاتب لتنظيم خاص، تفرضه طبيعة التعامل والمشتريات، ومدى الاحتياجات والمعونات العسكرية المتبادلة. ويكون مكتب المشتريات إما خاضعاً لقيادة الملحق العسكري للدولة، وإما منفصلاً عنه، ولكن في جميع الأحوال، يكون خاضعاً - "بروتوكولياً" لسفارة الدولة، ويرفع علمها. وفي بعض الحالات يتمتع أعضاؤه بالحصانة الدبلوماسية أو يحملون جوازات سفر "مهمة". طبقاً للاتفاق الموقع بين الدولتين في هذا المجال. ومهمة المكتب - عادة - هي

الإشراف، وتنفيذ عقود التسليح المبرمة بين الدولتين، سواء للوفاء بالالتزامات المالية، أو اختبار الأسلحة، أو الإشراف على شحن الصفقات، أو تسلمها من المورد ثم شحنها، ورعاية الأفراد الفنيين التابعين للدولة، والقائمين بتسلم واختبار الأسلحة والمعدات.

وفي حالة تبعية المكتب، للملحقية العسكرية، فإن جميع المهام تُنجز بتخطيط الملحق العسكري وتحت إشرافه. أما إذا كان المكتب منفصلاً، فلا بد من إيجاد وسيلة رئيسية للتنسيق بينهما، واستخدام الحقيبة الدبلوماسية للملحقية العسكرية في المراسلات، التي يرسلها المكتب إلى دولته.

كذلك، فإن الاحتياجات الإدارية، إما أن تكون منفصلة، ومدارة من قبل الدولة للمكتب مباشرة، أو تتولى الملحقية العسكرية تدبيرها، إذا كان المكتب تابعاً لها.

5. المكاتب الفنية العسكرية:

ويتعدد تصنيف هذه المكاتب، طبقاً لحجم ونوع التعاون المتبادل بين الدول. ومعظم هذه المكاتب تكون مرحلية، تنتهي مهمتها بانتهاء البروتوكول الموقع بين الدولتين بخصوصها. وقد تستمر لفترة طويلة، أو تنتهي بعد فترة وجيزة. وهي ذات أشكال متعددة، نستعرض ثلاثة أنواع منها.

أ. مكاتب الخبراء والمستشارين: وهم مَنْ ترسلهم دولة لمعاونة أخرى، وتكون تلك المكاتب هي وسيلة الاتصال الرئيسية بينهم وبين دولتهم. كما تتولى رعايتهم وتصريف شؤونهم، وتنظيم أساليب الأعمال والمهام، التي يؤديونها، في الدولة التي يوجدون فيها.

ب. مكاتب التدريب: وهي مكاتب تقيمها دولة متوسطة القدرة، في دولة كبيرة للإشراف على المتدربين الذين ترسلهم لتلقي علوم عسكرية في الدولة الكبرى أو المتقدمة عسكرياً. وتكون مهمة المكتب الإشراف على هذا التدريب، ورعاية المتدربين، طبقاً للبروتوكول الموقع بين الدولتين في هذا المجال. وشأن المكتب في هذه الحالة، هو شأن مكتب المشتريات، وإن اختلفت الواجبات. كما تنشأ مكاتب للتدريب مؤقتة في فترة التدريبات المشتركة بين دولتين، وعلى أرض الدولة التي تتولى التدريب، من أجل التنسيق الكامل للمشروعات التدريبية المشتركة. ويؤشر المكتب عمله قبل تنفيذ التدريب بفترة مناسبة، وينتهي

بعد تحليل التدريب، ونشر الخبرات للاستفادة منها في التدريبات القادمة، أو لإعادة التنظيم والتسليح للقوات المسلحة، على ضوء تلك الخبراء المكتسبة

ج. مكاتب للتبادل التقني: ومهمتها الإشراف على الأبحاث المشتركة، التي تُجرى بين دولتين، في مجال عسكري متطور، وأشهرها تلك المكاتب التي تقيمها إسرائيل في الولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وإنجلترا لتنفيذ عقود لتصنيع مشترك، أو تنفيذ أبحاث تكنولوجية متقدمة مثل الصاروخ آرو، والنيوتيلس، والتعاون في المجال النووي مع جنوب إفريقيا "سابقاً".

ولهذه المكاتب وضع خاص، وتفرض عليها قيود سرية متشددة، لعدم تسريب الأبحاث، التي تشرف عليها.

وعموماً، فإن مختلف المكاتب الفنية ليست لها تنظيمات ثابتة، وتوضع طبقاً للأغراض التي تنشأ من أجلها. وهي عادة، تتبع الملاحقة العسكرية مباشرة، ويشرف عليها الملحق العسكري، في حدود الأوامر التي تصدرها إليه دولته، عن مستوى التدخل والمسؤولية التي تقع عليه في كل مجال على حدة. ذلك أن بعض المكاتب (خصوصاً ما يتعلق بالتكنولوجيا) ترى بعض الدول، عدم تعمق الملحق العسكري في معرفة مستوى التعاون أو طبيعته، خوفاً من تسرب بعض المعلومات، التي تضر بالدولة نفسها.

أما المتطلبات الإدارية، فإن الدولة توفرها لتلك المكاتب، عن طريق الملاحقة العسكرية. ومن المعروف أيضاً أن تلك المكاتب، تحتاج إلى مستويات خاصة من التأمين، سواء في نظام العمل، أو إقامة أعضاء المكتب، خوفاً من الاغتيالات أو السرقة التي قد تنفذها استخبارات الدول المضادة، لإفشال، أو معرفة ما يحدث من تعاون بين الدولتين.

وجميع صور التمثيل العسكري للدولة، تخضع للشروط نفسها، الخاصة باختيار وتأهيل، الملحق العسكري وتحديد مهامه، مع مراعاة حجم التمثيل، وأهميته للدولة. لذلك، فسوف يقتصر عرض تلك الشروط والمهام على الملحق العسكري، بصفته الصورة الرئيسية للتمثيل العسكري.

6. التمثيل العسكري في دولة، لتغطية عدة دول:

قد تفرض الظروف الاقتصادية في دولة، أو حجم التعاون العسكري بين

دولتين، أن يكون بينهما تمثيل مخفض للدبلوماسية العسكرية، أو لأحدهما. وأحد صور هذا التمثيل المخفّض، هو أن يُعتمد الملحق العسكري للدولة في أكثر من دولة يضمها إقليم واحد، على أن ينشأ مكتبه في إحداها، ويُعتمد طبقاً للعرف الدبلوماسي فيها جميعاً، وتكون مراسلاته معها على عنوانه في الدولة المقيم بها. وقد يكون له مكتب "مخفض" في كل دولة معتمد فيها، ويتبادل العمل بها، طبقاً لخطة يحددها، أو يكتفي بزيارات دورية للمؤسسات العسكرية في تلك الدول، من دون أن يكون له مكاتب فيها.

وفي حالة تنقله بين هذه الدول، تُعد تلك التنقلات داخل ميدان العمل، وليست مغادرة لدولة المقر. أي أن الملحق العسكري لا يستأذن دولته، أو الدولة المعتمد لديها، من أجل المغادرة. ولكنه فقط يُخطر عن توجهه إلى الدولة الأخرى المعتمد لديها، ويحدد التوقيت، ومدة المأمورية، ووسيلة السفر. وهو يتمتع بكل الحصانات الدبلوماسية أثناء وجوده على أرض الدول المعتمد لديها، وتمتد تلك الحصانات، بأنواعها المختلفة، لتشمل أعضاء الملحقيات العسكرية وأسرههم بالكامل، في جميع الدول المعتمد لديها الملحق العسكري. لذلك فمن الضروري إخطار تلك الدول بأسماء أعضاء الملحقيات العسكرية.

ثالثاً: تنظيم مكتب الملحق العسكري؛

يتصف عمل مكتب الملحق العسكري - عادة - بالاستقلال، ومن ثم فإن تنظيمه إدارياً يجب أن يكون متكاملًا، بحيث يعتمد على نفسه، في تسيير الأمور، طبقاً للمهام المكلف بها الملحق العسكري من قبل دولته. أما في حالة وجود تمثيل عسكري، أقل من مستوى "الملحقية"، فإنه يعتمد على إمكانيات السفارة في تأمين جزء من احتياجاته الإدارية "لا الفنية"، ولذلك فإن تنظيم المكتب، يكون متناسباً مع حجم التمثيل المتفق عليه بين الدولتين. وفي كل الحالات، فإن حجم البعثة الدبلوماسية، بما فيها مكتب الملحق العسكري، تتفق عليه - عادة - الدولتان أثناء المباحثات الخاصة بتبادل التمثيل. ويُنص على ذلك ويذكر في البروتوكول المحدد لقيام العلاقات الدبلوماسية بينهما، ويعدل هذا البروتوكول، طبقاً لمستوى التمثيل بين البلدين وما يطرأ عليه من زيادة أو تخفيض. وقد أوضحت المادة 37 من اتفاقية فيينا، تصنيف أعضاء البعثة الدبلوماسية (بما فيهم مكتب الملحق العسكري) ومدى تمتعهم بالحصانة الدبلوماسية كالآتي:

1. الأعضاء الدبلوماسيون: وهم الذين يشغلون درجات دبلوماسية، كرئيس البعثة والمستشارين، والسكرتيرين، ويتمتعون هم وأفراد عائلاتهم، الذين يقيمون معهم، بكل الحصانات الدبلوماسية، بشرط ألا يكونوا من مواطني الدولة المعتمد لديها الملحق العسكري. ويندرج تحت هذا البند، الملحق العسكري، ومساعدوه من العسكريين، أو المدنيين.
 2. الموظفون الإداريون والفنيون: وهم الدرجات الإدارية في مكتب الملحق العسكري، والذين لا ينفذون مهام دبلوماسية. وهم يتمتعون (وعائلاتهم) بالحصانة الشخصية والقضائية والإعفاءات المالية المنصوص عليها في المواد من 29 - 50 من اتفاقية فيينا، بشرط ألا يكونوا من رعايا الدولة المعتمد لديها الملحق، ولا تكون إقامتهم الدائمة بها.
 3. مستخدمو البعثة: ممن ليسوا من رعايا الدولة المعتمد لديها الملحق العسكري، وليست لهم إقامة دائمة بها، وهم يتمتعون بالحصانة القضائية.
 4. مستخدمو البعثة من رعايا الدولة المعتمد لديها الملحق العسكري: وليست لهم أي حصانات في دولتهم.
 5. الخدم الخصوصيون للأعضاء الدبلوماسيين في البعثة: إن لم يكونوا من رعايا الدولة المعتمد لديها الملحق العسكري، فيتمتعون بالإعفاءات من الضرائب والرسوم، وبالحصانات الأخرى، التي تقرها الدولة المعتمد لديها.
- وطبقاً لهذا التصنيف، الذي حددته اتفاقية فيينا، يُنظَّم مكتب الملحق العسكري، ويختلف حجمه وعدد أعضائه، وفقاً لحجم العلاقات العسكرية بين دولة وأخرى، وقدرات كل دولة في تنظيم عملها الدبلوماسي، وطبقاً للاتفاقيات بين الدولتين في السماح للعدد من الدبلوماسيين (العسكريين) على أرضها، وغير ذلك من ضوابط أخرى

الخاتمة:

إن المحقيقات العسكرية دائماً ما تحاول تقريب الرؤى ووجهات النظر الإستراتيجية للقيادات العسكرية بين البلدين ، وتسعى لتحقيق أهداف الدولة في مختلف مجالات التقدم والازدهار والتنمية، وكذلك تعزيز وتوطيد أواصر التعاون الثنائي بين الدولة والدول الشقيقة والصديقة في شتى المجالات

العسكرية، والوصول للخبرات العلمية والعملية في إطار التعاون المشترك، وفي هذا المجال تبذل ملحقياتنا العسكرية جهوداً كبيرة لتقديم أفضل الفرص التعليمية والدورات التدريبية للطلاب العسكريين في أرقى المؤسسات التعليمية من المدارس والمعاهد والكليات المدنية والعسكرية.

وهنا نجد ان الدبلوماسية العسكرية السودانية قد أسهمت بقدر كبير في تحقيق الأهداف المرسومة لها والواجبات المنوط القيام بها في كل البعثات الدبلوماسية التي تمثل السودان في الدول التي يوجد بها تمثيل دبلوماسي سوداني.

النتائج:

1. الملحقيات العسكرية بسفارات السودان بالدول التي يكون فيها تمثيل دبلوماسي تقوم بتنفيذ توجهات والتزامات الدولة بانضباط عالي وذلك تحقيقاً للغرض الأساسي للملحقية العسكرية من تعاون مع الدول المعتمدة في مجال التدريب والتسليح وتبادل التقانات العسكرية والمعونات العسكرية الأخرى.
2. الفرد العسكري هو دبلوماسي محترف يتمتع بكل المواصفات والمقومات والمهارات اللازمة للدبلوماسي من تأهيل أكاديمي وعسكري مما يؤهله ليعمل في البعثات الدبلوماسية بعد التقاعد من الخدمة العسكرية.
3. ان الملحقين العسكريين قد نجحوا بنسبة كبيرة جداً في ترسيخ علاقات التعاون المشترك مع جيوش الدول التي يمثلون سفارات السودان فيها.
4. ان للملحقيات العسكرية دور هام وكبير في مجال تنسيق أعمال القوات التي تشارك في قوات حفظ السلام في الدول التي بها نزاعات.
5. نجحت الملحقيات العسكرية في تنسيق التدريب المشترك مع الدول المعتمدة لسفارات السودان في مجال التدريب والتأهيل للقوات البرية والبحرية والجوية.

التوصيات:

1. ضرورة تأهيل الفرد العسكري من خلال إضافة مواد العلاقات الدولية والتاريخ السياسي واللغات الى مناهج الكليات العسكرية والمعاهد لتسهم في تأهيل الضباط الذين يشغلون منصب الملحق العسكري في المستقبل.
2. الاستفادة من الضباط الذين شغلوا منصب ملحق عسكري في السلك الدبلوماسي بعد التقاعد من الخدمة العسكرية باعتبار من تكون لديهم من خبرات دبلوماسية .
3. ضرورة اختيار العاملين بالملحقيات على أسس علمية متطورة مناسبة للعمل الدبلوماسي.

الهوامش

- (1) صيوح لؤي محمد، دور الدبلوماسية في تعزيز العلاقات الدولية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية الخليفة ، 2020، ص42
- (2) محمد خداوي، مدخل إلى الدبلوماسية جامعة الدكتور موالى الطاهر سعيدة ، بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير 2019م ، ص106
- (3) هاني البسوس، الدبلوماسية الدفاعية القطرية: استراتيجية التحالفات العسكرية (للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) 2021م
- (4) علي محمد سعيد علي، دبلوماسية قطر الدفاعية لتحقيق المصالح الوطنية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مجلد 6، العدد20، 2022، ص58
- (5) شروخ صالح الدين ، منهجية البحث القانوني. عناية: دار العلوم للنشر والتوزيع، مجلة العلوم السياسية العراق العددان 38، 2003، ص 175
- (6) نائلة، بن زهير، الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي نحو دول شمال أفريقيا (الجزائر وتونس والمغرب)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد بوضياف المسيلة . (2018).
- (7) عبد الفتاح علي الرشدان ومحمد خليل الموسى، أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية تأليف، 2005، ص274
- (8) هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية. قسم العلوم السياسية. جامعة اليرموك: الأردن، 2010
- (9) جوزيف إم سرياكوسا، ترجمة كوثر محمود محمد تطور الدبلوماسية، مركز هنداي للنشر (يورك هاوس، شيبث ستريت، وندسور، DD1 4SL، المملكة المتحدة، 2017
- (10) أحمد محمد غيث الكواري الوظيفة الدبلوماسية وطبيعتها القانونية والإدارية والقانونية ، العدد20، 2021

- (11) سليمان، عروسي. العلاقات الدبلوماسية وأثرها على تنفيذ المعاهدات. رسالة ماجستير. قسم الحقوق. كلية الحقوق والعلوم السياسية. زيان عاشور الجامعة : الجلفة، 2010
- (12) العطوي، فهد بن سويلم. دور العلاقات العامة في فعالية العمل الدبلوماسي. كتاب. المركز الديمقراطي العربي للإستراتيجية والسياسية والإقتصادية دراسات. برلين، ألمانيا. 2018
- (13) الجبوري، عدنان خزعل عباس، الدبلوماسية الوقائية وأثرها في معالجة الخلافات، كلية الآداب، الجامعة العراقية: العراق
- (41) تمت الزيارة بتاريخ <https://www.sudaress.com/sudanile/2664>. 2022/6/20
- (15) تمت الزيارة بتاريخ <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/index>. 2022/6/20



دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution

ردمك ISSN: 1858-9979